

الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في صعود الصين

أ.م.د. معتز عبد القادر محمد

كلية القانون - جامعة نولج/اربيل

Economic Diplomacy and its Role in China's Rise

Assistant Professor Moataz Abdul Qadir Mohammed

College of Law, Knowledge University, Erbil

المستخلص: شهدت الدبلوماسية تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة. وظهرت في ممارساتها مجموعة من المفاهيم الحديثة. وفي عالم يتسم بالسرعة والحركة أصبحت الدبلوماسية من أهم الوسائل التي تمكن الدولة من مواجهة التحديات الخارجية وتحقيق التقدم والتطور. ونظراً لذلك فإن الدبلوماسية خرجت عن النطاق السياسي، واتسعت لتشمل الدبلوماسية الثقافية والأمنية والاقتصادية. وأصبح للآخرية تأثير دولي يتسع يوماً بعد يوم، بسبب سياسة الانفتاح على العالم التي تعتمد على الموارد والمقومات الداخلية للدولة من جهة، والعلاقات الدبلوماسية مع الدول من جهة أخرى، وكذلك بسبب تأثير العامل الاقتصادي وازدياد أهميته بشكل كبير، وكذلك نجد أن السياسة الخارجية، ترسم معالمها في كثير من الأحيان، أهداف اقتصادية، وهناك علاقة جدلية بين السياسة والاقتصاد حيث ارتبطت الصراعات السياسية بالمصالح الاقتصادية، وإن معظم الدراسات المتعلقة بالدبلوماسية، قد تناولت الدبلوماسية من الجانب التقليدي وعالجت نقاط محددة متكررة، في حين إن الدبلوماسية الاقتصادية هي من المواضيع الحديثة. إذ أنتجت الحقائق السياسية والاقتصادية الجديدة تحولات عميقة داخل المجتمع الدولي شجعت الفاعلين الدوليين على الاعتماد المتبادل، وجعلت التبادل التجاري ضروري وعليه فإن ذلك الفاعل الدولي إذا ارد أن يكون فعالاً وأن تكون له مكانة في المجتمع الدولي، عليه ألا يحصر نفسه في الاطار الضيق للدبلوماسية السياسية، فإن المعارك والصراعات والنزاعات تدور بنفس الشراسة إن لم تكن بشكل أكبر في ميادين التكنولوجيا والاقتصاد والثقافة.

الكلمات الافتتاحية: الدبلوماسية، الهيمنة ، الصعود الصيني، النظام الدولي، التنمية.

Abstract: Diplomacy has witnessed remarkable development in recent years. A number of modern concepts have emerged in its practices. In a world characterized by speed and dynamism, diplomacy has become one of the most important means enabling a state to confront external challenges and achieve progress and development. Consequently, diplomacy has moved beyond the political sphere and expanded to include cultural, security, and economic diplomacy. The latter has gained an ever-increasing international influence due to the policy of openness to the world, which relies on the state's internal resources and capabilities on the one hand, and diplomatic relations with other countries on the other. It is also due to the influence of the economic factor and its significant increase in importance. Furthermore, we find that foreign policy is often shaped by economic objectives, and there is a dialectical relationship between politics and economics, as political conflicts are linked to economic interests. Most studies related to diplomacy have approached diplomacy from a traditional perspective and addressed specific, recurring points, while economic diplomacy is a modern topic. New political and economic realities have produced profound transformations within the international community, encouraging international actors to become interdependent and making trade essential. Therefore, if an international actor wants to be effective and have a place in the international community, it must not confine itself to the narrow framework of political diplomacy. Battles, conflicts,

and disputes are raging with equal ferocity, if not greater intensity, in the fields of technology, economy, and culture.

Keywords: Diplomacy, hegemony, Chinese rise, international order, development.

المقدمة: شهدت الدبلوماسية تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة. وظهرت في ممارساتها مجموعة من المفاهيم الحديثة. وفي عالم يتسم بالسرعة والحركة أصبحت الدبلوماسية من أهم الوسائل التي تمكن الدولة من مواجهة التحديات الخارجية وتحقيق التقدم والتطور. ونظراً لذلك فإن الدبلوماسية خرجت عن النطاق السياسي، واتسعت لتشمل الدبلوماسية الثقافية والامنية والاقتصادية. وأصبح للاخيرة تأثير دولي يتسع يوماً بعد يوم، بسبب سياسة الانفتاح على العالم التي تعتمد على الموارد والمقومات الداخلية للدولة من جهة، والعلاقات الدبلوماسية مع الدول من جهة أخرى، وكذلك بسبب تأثير العامل الاقتصادي وازدياد أهميته بشكل كبير، وكذلك نجد أن السياسة الخارجية، ترسم معالمها في كثير من الاحيان، أهداف اقتصادية، وهناك علاقة جدلية بين السياسة والاقتصاد حيث ارتبطت الصراعات السياسية بالمصالح الاقتصادية، وإن معظم الدراسات المتعلقة بالدبلوماسية، قد تناولت الدبلوماسية من الجانب التقليدي وعالجت نقاط محددة متكررة، في حين ان الدبلوماسية الاقتصادية هي من المواضيع الحديثة. اذ أنتجت الحقائق السياسية والاقتصادية الجديدة تحولات عميقة داخل المجتمع الدولي شجعت الفاعلين الدوليين على الاعتماد المتبادل، وجعلت التبادل التجاري ضروري وعليه فإن ذلك الفاعل الدولي إذا ارد أن يكون فعالاً وأن تكون له مكانة في المجتمع الدولي، عليه الا يحصر نفسه في الاطار الضيق للدبلوماسية السياسية، فإن المعارك والصراعات والنزاعات تدور بنفس الشراسة ان لم تكن بشكل أكبر في ميادين التكنولوجيا والاقتصاد والثقافة.

لذلك فإن حالة الصعود الصيني - اقتصادياً وعسكرياً وتكنولوجياً - طرح التساؤلات حول تأثير هذا الصعود على توازن القوى مع الولايات المتحدة (القوة القائمة)، وانتقال مفردات القوة من

الغرب الى الشرق وازدياد اهمية الاقتصاد والتبادل التجاري في ربط الدول ودخولها مراحل الاستقطاب الاستراتيجي ،ومدى رضا الصين (القوة الصاعدة) عن القواعد والأطر القائمة في النظام الدولي الراهن، باعتبارهما العوامل الأكثر تأثيراً على شكل النظام الدولي وتحولاته. وتأتي تلك التساؤلات في ظل التغيرات الجوهرية التي شهدتها النظام الدولي في الأعوام الأخيرة، ومنها تراجع المعسكر الغربي، وتراجع نفوذ الولايات المتحدة، وقدرتها على تشكيل الأحداث الدولية أو التعامل مع الأزمات الدولية مثل أزمة وباء كورونا، والتي أثرت كثيراً على سمعة الولايات المتحدة. في الوقت ذاته الذي صعدت فيه الصين إلى مكانة القوة العظمى في النظام الدولي الراضة للهيمنة الأمريكية، والساعية إلى توسيع نفوذها من خلال استغلال أزمات النظام الدولي لإظهار تفوق النموذج الصيني ونشر مفاهيم دولية جديدة مثل «مجتمع المصير المشترك»، و«المنفعة المتبادلة». ثم جاءت الحرب الأوكرانية، والتي عبرت عن رغبة روسيا في مراجعة النظام الدولي من أجل إنهاء الانفراد الأمريكي. وإن هذا الصعود والتفوق لم يبدأ من نشر القيم الصينية أو القوة العسكرية أو الثقافية وإنما دخل من باب الاقتصاد والتنافس الاقتصادي باعتبار أن دبلوماسية الصين في هذا المجال الأخير شكل قلق بالغ لدى المدرك الأمريكي.

اهمية البحث: يعتبر الماركسيون العامل الاقتصادي السبب الرئيسي وراء نشوء ظاهرة الصراع الدولي، والتنافس ، وأن كل الحروب تحركها اسباب ودوافع اقتصادية. أما نظرية الحرمان النسبي الذي تعاني منه بعض الدول والشعوب قد يكون من بين العوامل الهامة الدافعة بها في اتجاه التمرد على النظام الدولي ذات الهيمنة الفردية وذلك في محاولة منها للحصول على نصيب عادل من المزايا والتسهيلات التي يتيحها الاعضاء الآخرين في النسق الدولي.ومن هنا تأتي اهمية الصين في هذا المجال باعتبارها اكثر اعتماد على التبادل الاقتصادي والتجاري والتي تمتاز بالاسعار الرمزية بسبب رخص الايدي العاملة من جانب ونوعية المنشاه التي تكون ذات خيارات متعددة، من هنا بدأت اهمية البحث عن دورالدبلوماسية الاقتصادية الصينية في دخول مجال الهيمنة والتنافس في النسق الدولي.

هدف البحث: يهدف البحث الى محاولة اظهار العامل الاقتصادي من خلال التطرق الى الدبلوماسية الاقتصادية واثرها على اظهار مكان قوة الصين ومحاولتها الى دخول حلبة التنافس والهيمنة على النظام الدولي من خلال الاقتصاد. اذ غالبا ما تستخدم الدول الوسائل الاقتصادية من اجل تحقيق أهداف سياسية وفي عالمنا المعاصر أصبحت القدرة الاقتصادية هي التي تحدد القدرات السياسية والعسكرية للدول ومكانتها في النسق الدولي .

اشكالية البحث: شهدت الصين في الفترة (2013-2025) تحولاً جذرياً في سياستها الخارجية، حيث انتقلت من دبلوماسية اقتصادية تقليدية إلى استراتيجية شاملة تعتمد على القوة الناعمة والصلابة، مدعومة بمبادرات كبرى مثل الحزام والطريق (BRI) والتوسع التكنولوجي والعسكري.

فرضية البحث: الدبلوماسية الاقتصادية قد شكّلت الأداة المركزية في تعزيز مكانة الصين الدولية خلال الفترة من 2013 إلى 2025، وذلك من خلال توظيفها لمبادرات استراتيجية، أبرزها “مبادرة الحزام والطريق”، وتعزيزها للروابط التجارية والاستثمارية مع الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، مما أسهم في ترسيخ نفوذها الاقتصادي والسياسي عالمياً، لا سيما في ظل التراجع النسبي للدور الغربي في بعض المناطق:

تساؤلات البحث: من اجل اثبات صحة الفرضية لابد من الإجابة على التساؤلات الآتية:

1- ماهي الدبلوماسية الاقتصادية؟

2- ماهي الوسائل الاقتصادية التي تعتمد عليها الصين؟

3- ما طبيعة التحولات البنوية في الدبلوماسية الاقتصادية الصينية ؟.

منهج البحث: لغرض التحقق من فرضية البحث تم اعتماد المنهج الاستقرائي ، وذلك لتوضيح ماهية الدبلوماسية الاقتصادية وتوضيح وسائل وأدوات الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في سعي الصين الى الهيمنة ومحاولة التنافس من اجل تغيير بنية النظام الدولي الذي لم يعد يخدم

مصالح اغلب الدول، ومنهج صنع القرار الذي يقصد بعملية صنع القرار التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة، وكما تم الاعتماد على المنهج الاستشرافي وذلك لاننا ببساطة سوف نذهب الى مستقبلات النظام الدولي، وكما لا يمكن الاستغناء عن المنهج التاريخي الذي يرفد الباحث بالمعلومات التي يتطلبها البحث، والاعتماد ايضاً على المنهج التحليلي.

هيكلية البحث: للضرورة العلمية التي تتطلب الاحاطة بشكل واسع مع مضمون البحث لابد لنا ان نقسم هذا البحث لمبحثين وكما يلي:

المبحث الاول: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية ومهامها

المبحث الثاني: مميزات ومؤشرات الصعود الصيني

الخاتمة:

المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية ومهامها

في ظل التحولات الجذرية التي يشهدها النظام الدولي المعاصر، حيث تتشابك المصالح الاقتصادية بشكل غير مسبوق، تبرز الدبلوماسية الاقتصادية كأحد أهم أدوات الدولة في تعزيز مصالحها الوطنية. ففي عصر العولمة والاعتماد الاقتصادي المتبادل، لم تعد الدبلوماسية التقليدية كافية لمواكبة تعقيدات العلاقات الدولية، مما استدعى ظهور هذا النمط المتخصص من الممارسة الدبلوماسية، تشير الإحصاءات الحديثة لمنظمة التجارة العالمية (2023) إلى أن حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات بلغ 31 تريليون دولار، مما يبرز الحاجة الملحة لآليات دبلوماسية متطورة لإدارة هذا الحجم الهائل من التبادلات الاقتصادية. كما أن تزايد حدة المنافسة الاقتصادية بين القوى الكبرى والصاعدة يجعل من الدبلوماسية الاقتصادية أداة استراتيجية لا غنى عنها في الحفاظ على المكاسب الوطنية وتعزيز الموقع التنافسي للدول⁽¹⁾.

1- فلاح حسن حمادي، اختلال التوازنات الدولية من خلال تفوق الولايات المتحدة الاميركية والصعود الصيني، مجلة دراسات دولية، العدد 94، 2023، ص327.

في هذا المبحث سنناقش مفهوم الدبلوماسية ومستوياتها ومهامها من خلال مطلبين ، وكمايلي:

المطلب الاول: التعريف بالدبلوماسية الاقتصادية وخصائصها

لم تعد الدبلوماسية حبيسة المفاهيم القديمة المحصورة في مجموعة من الاتصالات وتنظيم العلاقات بين الدول والوحدات الدولية وجمع المعلومات فحسب، بل تحولت الى عامل مؤثر في تخطيط الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية وإقامة العلاقات بين الدول على أسس جديدة من ناحيتي الأولويات والأهداف، والسعي للمحافظة على مصالح كل منها، وتحقيق المساواة فيما بينها، وفتح المجال أمام نموها وتطورها، وذلك في الوقت الذي تجاوزت فيه العلاقات بين الدول سواء أكانت صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الاعتماد فقط على الاعتبارات السياسية أو العسكرية، لتصبح موجهة باعتبارات اقتصادية أساساً. ومع التطورات التي يشهدها العالم اقتصاديا وكذلك سياسيا أصبح من المستحيل فصل السياسة عن الاقتصاد، حتى أضحت الاقتصاد سبباً رئيساً في نشوء العلاقات الدبلوماسية بين الدول، وأصبحت الدبلوماسية تستخدم الاقتصاد في أحيان كثيرة لخدمة أهداف الدولة، كما ظهرت الدبلوماسية الاقتصادية بوصفها فرعاً من فروع الدبلوماسية الحديثة، وأداة مهمة لتنفيذ السياسة الخارجية للدول⁽¹⁾ وبدأ مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية من المفاهيم الحديثة ، واحدى من منتجات العولمة ، حيث ظهرت الدبلوماسية الاقتصادية كمصطلح للدراسة والتفسير لفهم عمليات صنع القرار في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، وأن الدول تستخدم المعدات الدبلوماسية لتوفير القضايا النوعية ، ودبلوماسية التنمية ، ودبلوماسية الطاقة ، ودبلوماسية الناس ، والدبلوماسية الاقتصادية في إطار المجتمع الدولي أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية واحدة من الأدوات الرئيسية والضرورية للدبلوماسية العامة ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية. ترتبط هذه الدبلوماسية إلى حد كبير بظهور المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي

1- مرابطي عنيفة، مكانة البعد الاقتصادي في الدبلوماسية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة العربي، الجزائر، 2017، ص 24.

ومنظمة التجارة العالمية ، فضلا عن التداخل والترابط بين العلاقات بين مكونات المجتمع الدولي تعد الدبلوماسية الاقتصادية شكال جديدا من أشكال الدبلوماسية من حيث الممارسة و الوجود ، فقد كان ينظر اليها على انها المسار المهني الثاني للدبلوماسية ، على اعتبار ان النشاط الاساسي للدبلوماسية يكون في المجال السياسي ، وكان هذا النوع من الدبلوماسية يعرف فيما مضى بالدبلوماسية التجارية ، كونها تشتمل على التبادل التجاري و المعاملات التجارية فقط ، وقد تم تعريف هذا النوع من الدبلوماسية من قبل عدة مفكرين مثل ريموند كوهين (RaymondCohen)يعرفها بأنها "فن وعلم إدارة العلاقات الاقتصادية بين الدول عبر القنوات الدبلوماسية النظامية، بهدف تحقيق مكاسب متبادلة مع الحفاظ على المصالح الوطنية العليا."،وجيفريبيرلوف:(GeoffreyBegrudge) يصفها بأنها "ذلك الجانب من الدبلوماسية الذي يتعامل تحديداً مع التفاوض على المصالح الاقتصادية وتنفيذ السياسات التجارية الخارجية للدول. (1). ويمكن النظر إلى الدبلوماسية الاقتصادية من زاويتين:

1- الزاوية التقليدية:حيث كانت الدبلوماسية تخدم الاقتصاد من خلال تحسين العلاقات السياسية، وبالتالي تسهيل المبادلات التجارية والمالية.

الزاوية الحديثة:حيث أصبحت المصالح الاقتصادية محركاً أساسياً للسياسة الخارجية، والدبلوماسية باتت أداة لخدمة الأهداف الاقتصادية للدولة بشكل مباشر (2).

1- صلاح الدين حمد، اثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية، اطروحة الدكتوراه، جامعة دمشق، 2015، ص90.

² -Bayne, Nicholas & Woolcock, Stephen. The New Economic Diplomacy: Decision-Making and Negotiation in International Economic Relations. Routledge, 2020.p201.

خصائص الدبلوماسية الاقتصادية: تتسم الدبلوماسية الاقتصادية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الأدوات الدبلوماسية التقليدية، وتكسبها طابعاً عملياً واستراتيجياً في إدارة العلاقات الدولية. من أبرز هذه الخصائص:

1. الطابع العملي والتطبيقي: تهدف إلى تحقيق نتائج اقتصادية ملموسة كزيادة الصادرات أو جذب الاستثمارات.
2. التكامل بين السياسي والاقتصادي: تُستخدم الأدوات الاقتصادية كوسائل لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.
3. تعدد الفاعلين: لا تقتصر على الجهات الرسمية، بل تشمل القطاع الخاص، والغرف التجارية، والمنظمات الدولية.
4. الاعتماد على القوة الناعمة: تُوظف أدوات اقتصادية غير قسرية لتعزيز النفوذ الخارجي.
5. التركيز على النتائج والمردودية: تُقاس فعاليتها عبر مؤشرات اقتصادية دقيقة.
6. المرونة والتكيف: تستجيب بسرعة للمتغيرات الدولية والتحديات الاقتصادية.
7. الاستدامة: تسعى لبناء علاقات اقتصادية طويلة الأمد تحقق المنفعة المتبادلة¹⁰.

¹- عبد الفتاح، محمد عبد السلام. الدبلوماسية الاقتصادية في عالم متغير. القاهرة: دار الفكر العربي، 2018، ص28.

المطلب الثاني: مهام الدبلوماسية الاقتصادية ومستوياتها

شهدت الممارسة الدبلوماسية تحولاً جذرياً خلال العقود الأخيرة، انتقلت من شكلها التقليدي الذي كان يقوم على إدارة العلاقات بين الدول خاصة تمثيل مصالح دولة ما لدى دولة أجنبية، إلى أشكال وصور عديدة فرضها التغير في بيئة النظام العالمي. هذا التغير كان نتاج العولمة التي جعلت من المال والاقتصاد الموجه الشامل للعلاقات الدولية، ومكونات المجتمع الدولي، أي لم تعد الدول الفاعل المحرر للدبلوماسية في إدارة العلاقات الدولية بل أصبح للمنظمات والشركات العبر وطنية و القطاع الخاص الوطني بالغ الأهمية في ذلك أيضاً. مما دفع بالدول إلى التخلي عن المفهوم التقليدي للدبلوماسية و استبداله بالصورة الحديثة للدبلوماسية الاقتصادية، إذ أصبح من المستحيل فصل السياسة عن الاقتصاد الذي يعتبر الآن السبب الأساسي في نشوء العلاقات الدبلوماسية بين الدول⁽¹⁾

أولاً : مهام الدبلوماسية الاقتصادية: في الوقت الحاضر فإن الدبلوماسية الاقتصادية أصبحت تشمل جميع أوجه العلاقات الاقتصادية الدولية ، أي ان الدبلوماسية الاقتصادية هي ذلك الفرع من الدبلوماسية الذي يهتم بالعلاقات الاقتصادية الدولية، وتعرف الدبلوماسية الاقتصادية على انها عملية استخدام الدولة لقدراتها الاقتصادية للتأثير على الدول الأخرى وتوجيه سلوكهم السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة القومية للدولة .بمعنى ادق ان الدبلوماسية الاقتصادية تستخدم من قبل الدول الغنية والقوية لتوجيه الدول الفقيرة استنادا الى قاعدة من لا يملك الخبرة الايملك قراره السياسي. وكذلك يمكن تعريفها على أنها (النشاطات الدبلوماسية التي تستخدم العامل الاقتصادي في التعامل السياسي) عادة ما يتم ذلك من قبل الدول المتقدمة أو الغنية في مقابل الدول النامية .و(يقول جوزيف ناي، ليس للقوة العسكرية اهمية كبيرة في العلاقات بين الدول غير النووية ، وإنما ظهرت انماط جديدة من العلاقات التي تتميز بالقدرة العالية على

1- مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في صناعة السلام في الشرق الاوسط، ندوة علمية، 2023، ص66.

التأثير المتبادل حتى بالنسبة للقوى العظمى ، حيث تضائل التهديد بالقوة العسكرية في السنوات الأخيرة و أصبح التهديد ينتقل الى دائرة التبعية الاقتصادية)

ترتبط بالدبلوماسية الاقتصادية مهام كبيرة جداً، إذ تؤدي دوراً بارزاً في تنمية قدرات الدولة الاقتصادية وإبراز مكانة الوحدات الدولية عالمياً وإقليمياً. يش (جان رارسزيك-Rymarczyk Jan) بهذا الصدد إلى أن الدبلوماسية الاقتصادية تشتمل على ثلاث مهام رئيسية: وهي؛ تطوير العلاقات السياسية مع البلدان المختلفة المحددة، تأم سلامة البلد من خلال المشاركة في المنظمات الدولية. المختلفة، وتحس صورة البلد في العا الخارجي وتختص الدبلوماسية الاقتصادية بجميع مجالات النشاط الاقتصادي من استاد وتصدير وترويج وجذب للإستثمارات من خلال العلاقات الثنائية أو العلاقات متعددة الأطراف، ومساعدة رجال الأعمال في العثور على فرص لتصدير منتجاتهم وتزويدهم بالإستشارات والخدمات اللازمة م سبق اتضح أن مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية يتعلق بجميع القضايا الاقتصادية ب الفواعل الدولي، خدمة لأغراض سياسية واقتصادية في الوقت نفسه. على الرغم من وجود الأنشطة الاقتصادية التي تطلبتها الدبلوماسية الاقتصادية قداً، إلا إنها برزت في أوروبا في بداية العصر. الحديث وتطورت بشكل متسارع بعد الحرب العالمية الثانية، لا سي بعد دخول فواعل دولية من غ الدول إلى الساحة الدولية. والمهام الرئيسية لعمل الدبلوماسي الاقتصادي هي تطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية خدمة لمصالح الفواعل الدولية من خلال الأنشطة الاقتصادية المختلفة¹.

ثانياً: مستويات الدبلوماسية الاقتصادية: للدبلوماسية الاقتصادية مستويات مختلفة حسب عدد الأطراف المشاركة في تنفيذ هذا العمل القانوني، ويمكن أن تكون مستويات الدبلوماسية الاقتصادية ثنائية أو إقليمية أو جماعية أو متعددة الأطراف وكما يلي:

1-م رابطي عنيفة مكانة البعد الاقتصادي في الدبلوماسية، رسالة ماجستير، جامعة قسطنطينية ، الجزائر 2017، ص201.

1، الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية: تظل الدبلوماسية الثنائية جزءاً مهماً من الدبلوماسية الاقتصادية، سواء كانت المعاملات المالية أو التجارة الرسمية أو معاهدات الاستثمار أو غيرها من المواضيع التي تؤثر على العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وتبقى الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية الوسيلة الأسهل لتوضيح نتائج التعاون الاقتصادي، فعندما تعرض للمناقشة والمراجعة تفهم المصالح الوطنية لجميع الأطراف.

2-الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية: يكتسب البعد الإقليمي للدبلوماسية الاقتصادية أهمية متزايدة. ورغم أن الاتفاقيات الاقتصادية على هذا المستوى كانت في أغلب الأحيان ذات دوافع سياسية، فإنها سرعان ما وفرت العديد من الأسواق المفتوحة والمستمرة. تسمح الدولة بحرية القيام بالأنشطة الاقتصادية الوطنية في إطار التجمعات الإقليمية، وفي أغلب الأحيان ضمن التجمعات الإقليمية. دائرة تتألف من دول ذات مستويات تنمية اقتصادية متقاربة جغرافياً وأولويات سياسية متشابهة. وبالنسبة للمؤسسات، فإن دخول السوق الإقليمية يعد بديلاً عن دخول السوق العالمية عندما تكون قدراتها ضعيفة، كما أنه بداية الطريق إلى المنافسة. كما قد تصبح الاتفاقيات الإقليمية مصدر قوة للدول المنضمة إلى المنطقة في المفاوضات الدولية، مما يكون له تأثير كبير على المفاوضات الدولية والقدرة على فتح الأسواق الدولية.⁽¹⁾

4- الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية: ينبغي للدولة في الدبلوماسية الاقتصادية على المستوى الجماعي أن تولي اهتماماً أقل من الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية أو الدبلوماسية الاقتصادية المتعددة الأطراف - في الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية، ليست العوامل الجغرافية هي المعيار الوحيد للتجمع، وتتبع البلدان الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية. وتلجأ إليه سياسات اقتصادية مماثلة. أو هناك مستويات اقتصادية مماثلة، لكن هذه الدبلوماسية الجماعية لها أشكال خاصة، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

1-على حسين باكير، مفهوم "الصعود السلمي" في سياسة الصين الخارجية، مركز الجزيرة للدراسات، 21 أبريل 2011، تاريخ الاطلاع: 15 يونيو 2022، متاح على الرابط:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/201172113270156186.html>

(OECD)، ومجموعة السبع، ومجموعة الثماني، والكومنولث، وغيرها. المنظمات والمجموعات الاقتصادية الدولية الأخرى. يحقق هذا المستوى من الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية هدفين مهمين: أولاً، يوفر منتدى للأطراف المشاركة في هذه الدبلوماسية عندما تحاول حكوماتها إيجاد الحلول والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن أهداف اقتصادية محددة، بغض النظر سواء كانت محلية أو دولية، من خلال عملية للتعاون الطوعي بين هذه الحكومات⁽¹⁾.

5- الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف: تتطور الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف لتدخل اقتصاديات جميع البلدان، وهذا الأمر يجعل الاتفاق ضمن إطار الدبلوماسية متعددة الأطراف أمراً متعباً وصعب الوصول إليه، فهي تسعى إلى دمج أنظمة متعددة لتعمل ضمن إطار نمط واحد منسق كأنظمة منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والنشاط الاقتصادي للأمم المتحدة، بالإضافة إلى العديد من المنظمات المتخصصة في الاقتصاد، ولا بد أن نقول إنَّ الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف قد ساهمت في وضع العديد من القواعد القانونية التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية وخاصة في تسعينيات القرن الماضي، وقد كان هناك تقدم كبير في هذا المجال، خاصة في إطار التجارة والبيئة كآلية فض النزاعات ضمن إطار منظمة التجارة العالمية، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، إلّا أنَّ هذا المستوى من الدبلوماسية أظهر خلافات عديدة على الساحة الدولية بين المنظمات الحكومية وبين المنظمات غير الحكومية، وكذلك الخلافات بين الدول المتقدمة (دول الشمال)، والدول النامية (دول

1- معتز عبد القادر محمد، الدبلوماسية الوقائية/الانواع والخصائص - رؤية مستقبلية، مجلة قه لاي زانست العلمية، العدد 8، 2023، ص23.

(الجنوب)، فهذه الأخيرة تشتكي من أن الدبلوماسية متعددة الأطراف تضعهم في موقف ضعيف في الاقتصاد العالمي.⁽¹⁾

المبحث الثاني: مرتكزات ومؤشرات الصعود الصيني

بينما كان العالم يراقب بذهول التحولات الجيوسياسية في مطلع الألفية الثالثة، كانت الصين تشق طريقها بصمت نحو مصاف القوى العظمى، لتصبح بحلول عام 2013 قوة لا يمكن تجاهلها في المعادلة الدولية. هذا المبحث يسلط الضوء على الرحلة الملحمية للتين الصيني خلال الفترة المحورية (2013-2025)، التي شهدت تحول الصين من قوة إقليمية صاعدة إلى منافس استراتيجي للهيمنة الغربية.

وفي هذا السياق، حددت الصين استراتيجية لتوجيه تفاعلاتها في النظام الدولي. إذ تقسم الصين العالم إلى ثلاث مناطق: جيرانها في جنوب شرق آسيا (الدول البحرية)، والدول المتقدمة والنامية الكبرى، والدول المحيطة بها. فروع مختلفة. خلال إدارة هو جين تاو (2003 إلى 2012)، اتبعت الصين مبدأ السياسة الخارجية "الشاملة" التي لم تميز نظرياً بين المناطق والبلدان، واعتقدت أن "القوى الكبرى هي المفتاح، والدول المجاورة للصين هي الأولوية". فالبلدان النامية هي الأساس، والمنصات المتعددة الأطراف هي "المرحلة" الرئيسية. ووفقاً لمنطق صناع السياسات في الصين، فإن تقسيم "النقاط الرئيسية والأولويات والأساسيات" لا يعني بالضرورة الأهمية والاستمرارية، ولكنه يعكس ترتيباً معيناً لأولويات صناع السياسات⁽²⁾. من خلال صعود قوة الصين في النظام العالمي، يمكن توثيق دور الصين في مجموعة العشرين، التي لعبت دوراً مركزياً في إدارة المناقشات حول القضايا العالمية. إصلاح النظام الاقتصادي والتجاري العالمي، وخاصة صندوق النقد الدولي. ورغم أن المجموعة تأسست عام 1999 بمبادرة من مجموعة

،PhD thesis ،Heterogeneous Effects of Economic Diplomacy ، Selwyn Jury-1
.Rotterdam, France, 2017p33،Erasmus University

2- شريفة كلاع، جيوسياسية الصين ومكانتها من خلال استراتيجية عقد الؤلؤ: هل تخلق لها رهانات وتحديات؟، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 1، يناير 2021، ص545.

السبع الصناعية، إلا أن الصين احتلت ببراءة موقعا مركزيا داخل المجموعة بعد الأزمة المالية الآسيوية وعبرت بقوة عن مصالح الاقتصادات الناشئة والنامية. ويشمل ذلك أيضاً دور الصين في تأسيس مجموعة البريكس، التي تضم أهم خمس اقتصادات ناشئة: الصين وروسيا والهند وجنوب أفريقيا والبرازيل. سوف يتم هنا التلاخيص على مطلبين وكما يلي:

المطلب الأول: مرتكزات الصعود الصيني

لقد تمثلت مبادرة الصين الكبرى «حزام واحد، طريق واحد» التي أعلنت 2013، والتي تمثل إطاراً يعمق الترابط بين الاقتصاد الصيني وعدد كبير من الاقتصادات المنتشرة في معظم المناطق (شرق آسيا، وجنوب شرق آسيا، وجنوب آسيا). ، آسيا الوسطى، أوروبا، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شرق أفريقيا)، مرتكز أساسي يهدف إلى الاستمرار في خلق "مصالح عالمية" مستقرة (بما في ذلك بين القوى الأوروبية وحلفاء الولايات المتحدة) وجعل العالم يدرك أن هذا "الصعود" لا يجلب وبدلاً من "التهديدات"، فإنها ستجلب "فوائد"، ليس فقط للاقتصادات الواقعة على طول "الحزام الواحد والطريق الواحد"، بل للاقتصاد العالمي ككل. وهذا له تأثير سلبي على "نظرية التهديد الصيني" التي تم تطويرها. من قبل بعض العلماء والسياسيين الأمريكيين في العقود الأخيرة. "لقد كانت ضربة قوية (1). هذا ما يمكن اعتباره اننا امام تحول كبير ومهم على صعيد السياسة الدولية وقواعد ومؤسسات النظام الدولي التي بدأت الولايات المتحدة لأمريكية تتفرد بالجلوس على عرشة لعدة عقود، إذ أطلقت بكين عملية إصلاح وانفتاح من العالم الخارجي بهدف جعل الصين قوة اقتصادية عالمية تتناسب مع الأوزان الجيوسياسية. أصبح الانفتاح على التجارة والاستثمار الدوليين ركيزة مهمة لعملية التحديث الاقتصادي التي اختارتها الصين. تم فتح عملية الإصلاح والاستثمار من خلال إنشاء مناطق اقتصادية خاصة مصممة خصيصاً لاستقبال الاستثمار الأجنبي.

1- محمد فايز فرحات، الصعود الصيني... ما وراء المؤشرات الاقتصادية والعسكرية، جريدة الشرق الأوسط، 2019/11/15.

وقد أدت الإصلاحات الاقتصادية التي أجرتها الإدارة الصينية إلى زيادة في الكفاءة الاقتصادية، وهو ما عزز لإنتاج، وأدى إلى زيادة الموارد المخصصة للاستثمارات الإضافية. وقد حافظت الصين تاريخياً على نسبة عالية من الادخار. ففي بداية الإصلاحات عام ١٩٧٩ بلغ الادخار المحلي بوصفه نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي نحو ٣٢% وقد تحققت الوفرة بالنسبة إلى جل الصينيين خلال هذه الفترة من أرباح الشركات التي تعود ملكيتها إلى الدولة والتي كانت تستخدمها الحكومة المركزية للاستثمار المحلي وأدت الإصلاحات الاقتصادية التي تضمنت اللامركزية في الإنتاج الاقتصادي إلى زيادة كبيرة في مدخرات الأسر الصينية ومدخرات الشركات أيضاً⁽¹⁾ لقد أصبحت أفريقيا إحدى الركائز الأساسية لاستراتيجية الصين لبناء اقتصاد قوي وضمن نمو اقتصادي مستقر ومستدام. وحاولت الصين التواجد في المناطق الرئيسية التي لديها سوق لمنتجاتها ومصدر للمواد الخام اللازمة، وخاصة المواد الخام للطاقة. خاصة وأن القارة السوداء مصدر مهم لهذه الموارد. والتوجه الأساسي الذي تقوم عليه الاستراتيجية السياسية للصين هو "فلسفة الانفتاح الخارجي، أي اشتراكية السوق، بالإضافة إلى نظرية العوالم الثلاثة، التي يعرفها الجيوسياسي الفرنسي إيف لاکوست بـ"الرأسمالية الموحدة". أي اقتصاد رأسمالي تديره الشيوعية.⁽²⁾ الإصلاحات التي شملت مجالات الإنتاج الزراعي، وتحرير العمال من أجل العمل في قطاع الصناعات التحويلية الأكثر إنتاجية. وأدت اللامركزية في الصين إلى ظهور مؤسسات غير حكومية أكثر كفاءة من مثيلاتها الحكومية؛ مثل الشركات الخاصة التي تُعنى بالتوجه إلى سوق تنسّم بالسعي الدائم لمتابعة نشاط أكثر إنتاجية من الشركات المملوكة للدولة. يُضاف إلى ذلك ظهور عامل المنافسة الاقتصادية، ولا سيما في قطاع التصدير؛ ما أفسح مجالاً للحكومات المحلية والإقليمية لإنشاء المؤسسات المختلفة التي تعتمد على مبادئ السوق

1- أسامة أبو ارشيد، جولة بايدن الآسيوية: احتواء الصين بوصفه هدفاً استراتيجياً، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 5 يونيو 2022، تاريخ الاطلاع: 27 يونيو 2022، متاح عبر الرابط التالي:

<https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages>

- 2 عبد الصادق توفيق، مرتكزات السياسة الخارجية للصين في افريقيا ، سياسة عربية، العدد 5، نوفمبر 2013، ص114.

وتشغيلها من دون تدخل من الحكومة المركزية. وعلاوة على ذلك، أتاح الاستثمار الأجنبي المباشر للصين جلب تكنولوجيا حديثة وتقنيات متطورة جديدة وضرورية عززت الكفاءة الإنتاجية والإدارية وساهمت في رفعها . وعلى الرغم من نسب النمو العالية في مستوى الناتج المحلي أو في مستوى التجارة الصينية، أو في مستوى الاستثمارات الأجنبية⁽¹⁾

قد أبدت الصين رغبتها المتزايدة في الابتعاد عن نموذجها الاقتصادي المتبع المتمثل بالنمو الاقتصادي السريع والتوجه نحو اعتماد نموذج نمو ذكي يُقلّل الاعتماد على الصناعات التي تتطلب استهلاكًا كثيفًا من الطاقة المتسببة بنسب عالية من التلوث وهو ما يُمثل مخاطر صحية بالنسبة إلى السكان ويدفع الحكومة الصينية إلى تجاهل القوانين البيئية الخاصة بها؛ بهدف تعزيز النمو الاقتصادي السريع. أما البدائل من ذلك، فيمكن أن تتمثل بزيادة الاعتماد على التكنولوجيا العالية والطاقة الخضراء والخدمات الاجتماعية ومن ثمة الحصول على نمو اقتصادي أكثر توازنًا، إن التنمية الاقتصادية في الصين تشكل حالة مدهشة ومثيرة للاهتمام. إن صعودها كقوة اقتصادية له آثار مهمة على بقية العالم. لقد تمت مناقشة هذه العواقب والآثار في الولايات المتحدة لسنوات، بينما في أوروبا فإن هذا الوعي أحدث، وفي هذا السياق ربما يكون الأمر المؤكد هو أن الوضع لا يزال في بداياته. والأهم من ذلك أن استراتيجية الصين لم تتحدد بعد، وما زالت في طور التغيير، وهو ما يخضع للبحث والتحليل في الولايات المتحدة ثم في الدول الأوروبية والآسيوية البعيدة القريبة من الصين . والدول الآسيوية هي الهدف الأول لشعار الصين حول الصعود السلمي لعام. والهدف هو تهدئة مخاوف جيران الصين الإقليميين وتجنب المواجهة مع الولايات المتحدة. لقد أرادت الصين إرسال إشارة إلى هذه الدول مفادها أن التنمية الاقتصادية والعسكرية في الصين لا تشكل ولن تشكل تهديدًا للسلام والاستقرار

1- علي الجرباوي، الرؤى الاستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن، مجلة سياسات

عربية، العدد 31، مارس 2018، ص 16

الإقليميين. يكون لها تأثير إيجابي على العالم. ومن الناحية الواقعية والعملية، أدركت الصين أهمية المنطقة الآسيوية وأهمية العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة لاقتصادها، وأصبحت في عام 2010 القوة الاقتصادية الرائدة في آسيا متقدمة على اليابان، حيث تمتلك كل منهما نحو ثلث السوق التجارية.⁽¹⁾ في النهاية يمكن التأكيد على عدة نقاط جعلتها الصين ركائز أساسية لصعودها وكمايلي:

1. عدد هائل من السكان، فالصين الشعبية تعد الدولة الأولى من حيث ترتيب عدد السكا ن الذي يتجاوز، حوالي 22% من اجمالي سكان العالم.
2. توسع ملحوظ في القدرات العسكرية وتبادل زيارات مكثف مع الاطراف الدولية، بفعل تراجع الفجوة العسكرية والنووية بين الصين والقوى العسكرية التقليدية، وقد جاء هذا التراجع نتيجة عاملين اساسين، الاول هو التخفيض الذي شهدته الترسانات الامريكية والروسية وفقا لمعاهدتي ستارت 1 وستارت(2)، والثاني هو التحديث المستمر للترسانة النووية الصينية، ورفض هذه الأخيرة دعوة إجراء أية تخفيضات على ترسانتها النووية بدون ربحها بحجم الترسانة الامريكية والروسية.
3. التقدم العلمي والتكنولوجي وارتفاع الروابط الثقافية والتعليمية، والتبادل الاكاديمي، والتمكن من القدرات الفضائية.
4. نمو اقتصادي مذهل، إذ يذكر تقرير صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ان الصين تعتبر اكبر اقتصاد عالمي في 2021 بحوالي نصف إنتاج الاقتصاديات السنوية للعالم الصناعي، كما يؤكد التقرير الصادر عن البنك الدولي لاعادة الهيكلة

1-محمد حشمي، صعود الصين من منظور مغاير: نظرية التعدد وأوهام العقلانيين، مجلة العلوم الانسانية، جامعة ام البواقي، المجلد6، العدد2، 2020، ص87.

والتنمية، أنه بعد 10 سنة، سيصعد الناتج الاجمالي الصيني بوتيرة سريعة للتجاوز بذلك الولايات المتحدة الامريكية.¹

5. الاستقطاب الصيني الكبير للشركات المتعددة الجنسيات، إذ منذ تسعينات القرن العشرين والانفتاح الذي تعرفه الصين يبرز في اللوائح والقوانين، ولقد أكدت أغلب الشركات المتعددة الجنسيات من استراتيجيتها التنموية العالية وجودها وتوجهها نحو الصين لغرض مضاعفة قدراتها التصنيعية.

المطلب الثاني: مؤشرات الصعود الصيني

منذ أن أطلق الرئيس الصيني شي جين بينغ مبادرته "البناء المشترك لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين"، المعروفة باسم "حزام واحد، طريق واحد"، خلال زيارته إلى كازاخستان في عام 2013، أصبحت هذه المبادرة القوة الدافعة الرئيسية لمبادرة السياسة الداخلية والدبلوماسية، والصينيون خارج. وفي عام 2014 تم إدراجها رسميًا في الخطة الصناعية للحكومة. الهدف من طريق الحرير الجديد هو إحياء طريق الحرير التاريخي وتطويره من خلال مد خطوط أنابيب النفط والغاز، وبناء شبكة الطرق والسكك الحديدية، وتوسيع خطوط الكهرباء والإنترنت. يتضمن طريق الحرير الجديد طريقًا بريًا وطريقًا بحريًا وطريقًا رقميًا وخطوط أنابيب النفط والغاز، ويغطي نطاق المبادرة نحو 70 دولة في القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا، وينقسم إلى ثلاثة مستويات:

1- المناطق المركزية: تضم كلاً من الصين وروسيا ودول آسيا الوسطى الخمس

1- حسين خالد، التحول الصين الى سياسات أكثر واقعية على الساحة الدولية"، مجلة اتجاهات الاحداث، العدد 30، ص32.

2- المناطق المحاذية: تشمل الدول الأعضاء الدائمين والمراقبين في منظمة تعاون شنغهاي والدول التسع للاتحاد الاقتصادي (الهند، باكستان، إيران، أفغانستان، منغوليا، روسيا البيضاء، أرمينيا، أوكرانيا ومولدافيا).

2- المناطق الشعبية: تشمل دول غرب آسيا (الدول العربية) ودول الاتحاد الأوروبي، وتمتد أيضًا إلى اليابان وكوريا الجنوبية وغيرها من دول شرق آسيا⁽¹⁾. فحتى بداية عام 2025، تُظهر مبادرة "الحزام والطريق" (BRI) تطورًا ملحوظًا على الصعيدين الاقتصادي والجيوستراتيجي، مع تحقيق إنجازات كبيرة ومواجهة تحديات متزايدة

أهمية مبادرة الحزام والطريق

1. نمو التجارة مع الشركاء: في عام 2024، ارتفع حجم التجارة بين الصين والدول المشاركة في المبادرة بنسبة 6.4% مقارنة بالعام السابق، لتشكل أكثر من نصف إجمالي حجم التجارة الخارجية للصين لأول مرة .

2. التحول نحو الاستدامة: بين عامي 2022 و 2023، استثمرت المبادرة في مشاريع الطاقة المتجددة مثل الرياح والطاقة الشمسية أكثر من استثماراتها في الوقود الأحفوري، مما يشير إلى تحول نحو مشاريع أكثر استدامة

3. توسيع التعاون في الشرق الأوسط: شهدت العلاقات الاقتصادية بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نموًا كبيرًا، مع التركيز على تطوير البنية التحتية وتوطيد سلاسل إمداد الطاقة⁽²⁾.

1 -Building the Belt and Road: Concept, practice and China's contribution, Office of the Leading Group for the Belt and Road Initiative, Foreign Languages Press, May 2017.

² - أميرة أحمد حرزلي، مبادرة الحزام والطريق الصينية: الخلفية- الأهداف- المكاسب، في: مجموعة مؤلفين، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2019)، ص79.

التحديات التي تواجه هذه المبادرة

1. أزمة الديون في الدول النامية: تواجه 75 دولة من أفقر دول العالم موجة من سداد الديون للصين في عام 2025، تصل إلى 22 مليار دولار، مما يثير مخاوف بشأن الاستدامة المالية وتأثير ذلك على القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم

2. الانسحابات السياسية: قررت بنما عدم تجديد اتفاقها مع المبادرة تحت ضغط أمريكي، مما يعكس التوترات الجيوسياسية المتزايدة وتأثيرها على استمرارية بعض المشاريع .

3. انتقادات دولية: تواجه المبادرة انتقادات من بعض الدول الغربية التي تعتبرها أداة لتوسيع النفوذ الصيني، مما يؤدي إلى توترات دبلوماسية وتحديات في تنفيذ بعض المشاريع.

مشاريع مبادرة الحزام والطريق ونعكسها على الصعود الصيني: لقد عملت المبادرة على طرح عدة مشاريع تساهم بشكل كبير على ربط الدول والاقاليم مع بعضها تحت رعاية الصين لما تقدمه من مشاريع ترغب في هذه الدول والاقاليم للتفاعل معها انطلاقاً من مفهوم المصير المشترك والتعاون الشامل في الابعاد الاقتصادية والامنية والسياسية بدون تكاليف تصيب هبة الدول والاقاليم او ربطها بخطط واتفاقيات تحدد من تحركها وتقيد سلوكها، ومن هذه المشاريع مايلي:

1-مشروع البنية التحتية للمبادرة: تتمثل مشاريع البنية التحتية التي تتضمنها المبادرة وتم الاعلان عنها في"خطوط السكك الحديدية والموانئ والمطارات والطاقة" الانابيب وتكرير البترول والموارد الجديدة للطاقة "الاتصالات ووصلت مشاريع نسبة مشاريع البنية التحتية الى حوالي 40% من مبادرة الحزام والطريق.

2- مشاريع الطاقة: تتضمن المبادرة مشروع بناء الانابيب والتوربينات لنقل الطاقة اضافة الى تحسين جودة الطاقة في محاولة للارتفاع بالصناعات التحويلية وبناء مصادر جديدة للطاقة عن طريق قيام لصين برصد مايقرب 510 مليار دولار للاستثمار في مشاريع الطاقة في العالم فعلى سبيل المثال مولت الصين محطة لتوليد الطاقة لالمانيا 1,44ملياردولار لتوليد الطاقة، كما تسعى الصين لانتاج وبيع الخلايا الشمسية من خلال المبادرة

3- مشروع ربط العالم بالاتصالات: تعمل الصين بجهود كبيرة في اطار اتفاقيات دولية كبيرة على ربط الاقاليم الدولية والعالم بشبكة كبيرة من الكابلات البصرية OPTICS العابرة للقارات لتحسين عبور المعلومات ودعم شبكات الاتصالات بين الدول المشاركة في، حيث تهدف الصين الى الى اكمال شبكة تعاون دولية تشمل جميع دول مبادرة الحزام والطريق بحلول عم 2030.⁽¹⁾

عائد مبادرة الحزام والطريق للدول المشاركة: إن مبادرة الحزام والطريق التي طرحتها الصين عملت على جعل هناك عائد اقتصادي للدول المشاركة في هذه المبادرة من أجل زيادة رغبتها في الانضمام للحصول على مكاسب اقتصادية ومنافع متبادلة للنهوض باقتصادياتها وبالمقابل كان الصين أيضا منافع اقتصادية ،

فوائد الدول المشاركة في مبادرة الحزام والطريق

1- دعم الاقتصاد المحلي والقطري عبر الشركة التجاريين الذين يمكن أن يرون على الاستثمار في مشاريع البناء التحتية والإملاء والحصول على متطلبات التنمية للدول المشاركة المضيفة لهذه المبادرة

1- علي صلاح، مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي؟، مركز المستقبل للأحداث والدراسات المتقدمة، تقرير المستقبل في دورية اتجاهات الأحداث، العدد 26، 2018، ص ص 4-5.

2- الوصول إلى مرحلة التكامل في الاتصالات والمشروعات والشبكات الطرق والمواصلات ولاسيما مع دول الشرق آسيا والدول التي تسعى إلى التنمية وذلك من خلال الربط السكك والمواصلات والاتصالات التي تعتبر التعامل الأساسية والركيزة المهمة لنجاح مبادرة الحزام والطريق.

3-تعمل المبادرة على دعم المشروعات التنموية عبر الشراكه مع الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني التي يكون موقعها على طول الحزام والطريق.

4-يمكن لدول المبادرة أن تحصل على قروض مخفضة وطويلة الأجل أو منح وتتمثل شروط القروض الصيني لدول خارجية سواء دول مبادرة وغيرها أن يتجه جزء من القرض الى شراء معدات صينية لذلك يمكن أن تلاحظ هنا أن العملية التبادلية هي تبادل منافع ومصالح في خدمة كل الأطراف⁽¹⁾.

الخاتمة: لقد اوضحت الدبلوماسية الاداة الاكثر استقرار وديمومة في النظام الدولي، والتي تلجا اليها الدول احيانا كثير لقلّة التكاليف التي تتطلبها من جهه،ومقبوليتها عند الدول من جهه اخرى ، فمن خلال المتابعة وجدنا ان الدبلوماسية خرجت من اطارها السياسي الضيق لتتطرق الى افق اقتصادية وتعاونية كبيرة واسعة ،للك بدأت الدول تبحث عن الاداة الاكثر فاعلية في التعامل الدبلوماسي،من هنا بدأت الصين تركز على الدبلوماسية الاقتصادية كأحدى الادوات التي يمكن من خلالها ان تنفذ الى العالم ولاسيما في ظل التنافس الشديد الذي يشهده العالم وفي ظل الحاجات المتزايدة، لذلك جاءت المبادرات الصينية في المجال الاقتصادي من خلال تقدي مساعدات خارجية وترغيبية للدول،ولاسيما اذا ما علمنا ان الدبلوماسية الصينية في هذا المجال ترتكز على عدة عوامل سامهت بشكل كبير على امتداد نفوذها وهيمنتها في هذا المجال، وفي

1- صفاء خليفة، الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين: مبادرة الحزام والطريق أنموذجاً (2013-2021)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 13، يناير 2022، ص180.

مقدمة هذه الركائز هي السمعة التي امتازت بها دولة الصين والتي كانت تعتمد على مفهوم التعاون الشامل والمصير المشترك والذي اصبح مرتكز اساسي في قبول واندماج الدول في التفاعل الصيني، اضافة الى الامكانيات الصينية الهائلة في دعم هذه الدول دون قيود سياسية او قيود اقتصادية تحدد وتقيد حركة الدول في محيطها الخارجي او الداخلي، كل العوامل السابقة ساهمت بدرجة كبيرة على فاعلية الدبلوماسية الاقتصادية كأحدى ادوات صعود الصين، كما ان العالم بات في حاجة إلى نظام عالمي جديد لديه القدرة على التعامل مع المشكلات والأزمات غير التقليدية مثل الأوبئة وتغير المناخ. وفي ضوء ذلك فإن الدول سوف تلجأ إلى البحث عن بدائل من أجل الاستقرار وفقاً للقواعد والأطر الدولية في ظل بيئة استراتيجية متغيرة، لذلك بدأت الصين كقطب ومحور قدم نفسه بأقل التكاليف امام الدول التي تبحث عن التنمية والاستقرار.

من هنا بدأ التحول في نمط التفكير الصيني من الانحسار النسبي في مرحلة القطبية الثنائية إلى مرحلة القوة الناعمة والبحث عن فرص وزيادة حضور هذا الفرص بصورة أكبر و جريئة جدا وذلك من خلال امتداد نفوذها ليمتد الى افريقيا وامريكا اللاتينية وما هذا إلا انعكاس لمجموعة من الإنجازات الاقتصادية والتكنولوجيا التي حققتها الصين في العقود الأخيرة وفتحت لها بذلك الفرص الأنسب لكي تمتد وتتحرك وتنتشر داخل اروقة السياسة الدولية والمناطق التي بدأت فعلا بحاجة إلى داعم أساسي بديل عن الولايات المتحدة الأمريكية التي فرضت قواعد حسب مصالحها الخاصة دون الاكتراث بمصالح الآخرين من هنا بدأت الصين ببناء شبكة علاقات من التحالفات الدولية وخاصة في آسيا وأفريقيا تستفيد من موقع استراتيجي لبعض الدول النامية ، ما تقدم أعلا نرى أن المؤشرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية تشير إلى تقدم للصين على المستوى العالمي فيما تشير مؤشرات السياسة إلى تراجع متسارع للهيمنة العالمية الولايات المتحدة الأمريكية وفي إطار استشراف توازنات القادمة يبدو أن الصين تقضي بخطا ثابتة تحكمها المصلحة إلى جانب رسم النفوذ، إذن الدبلوماسية الاقتصادية الصين اليوم تخلع ردها القديم المعروفه بالمتنرد على مبادئ العلاقات الدولية وأصبحت تتبنى مبدأ الواقعية الدولية وتفضيل البعد البراغماتية على البعد الايديولوجي .ورغم كلما تقدم من امتيازات إلا أنه يبقى إشكالية تطراً على الصين ولاسيما إشكالية الثقافة تعتبر معوق أساسي أمام تقدم الصين إضافة

إلى المعوق الآخر هو المعوق النقدي) اليونان(الصيني الذي لم ينتشر ولم يصل إلى مصافي الدولار أو مصافي اليورو الأوروبي.

التوصيات

- 1- تعزيز التكامل بين السياسات الاقتصادية والخارجية: ينبغي على الدول أن تستفيد من النموذج الصيني في دمج أدوات الدبلوماسية مع الأهداف الاقتصادية طويلة المدى، من خلال إنشاء أطر تنسيقية بين وزارات الخارجية، الاقتصاد، والتجارة.
- 2- تنوع أدوات الدبلوماسية الاقتصادية: أظهرت التجربة الصينية أهمية استخدام أدوات متنوعة مثل القروض الميسرة، الاتفاقيات التجارية، المساعدات التنموية، وإنشاء مناطق التجارة الحرة كوسائل لتعزيز النفوذ الاقتصادي الخارجي.
- 3- الاستثمار في البنية التحتية العابرة للحدود: يعد مشروع "الحزام والطريق" نموذجاً يحتذى به في كيفية توظيف الاستثمار في البنية التحتية الدولية لخدمة المصالح الاستراتيجية والاقتصادية، وينبغي التفكير في نماذج مشابهة للتعاون الإقليمي والدولي.
- 4- التوسع في الشراكات الاقتصادية الثنائية والمتعددة الأطراف: ساعدت الشراكات التجارية والاستثمارية للصين مع آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية في تعزيز مكانتها العالمية. ويمكن للدول الأخرى استلهام هذا النموذج لتوسيع حضورها الاقتصادي.
- 5- التركيز على الدبلوماسية الاقتصادية كأداة للنفوذ الناعم (Soft Power) على الدول أن تدرك أن تقديم المساعدات، تنفيذ المشاريع التنموية، ونقل التكنولوجيا يمكن أن يساهم في تحسين صورتها الدولية وتعزيز روابطها الاقتصادية.

المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب العربية:

1. أميرة أحمد حرزلي، مبادرة الحزام والطريق الصينية: الخلفية- الأهداف- المكاسب، في: مجموعة مؤلفين، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2019).
2. بيتر مارشيل الدبلوماسية الفاعلة، ترجمة احمد مختار، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، 2015.
3. حميد شهاب احمد و زيدون سلمان محمد، التحدي الصيني للهيمنة الامريكية، دار سما للنشر والتوزيع، مصر- القاهرة، الطبعة الاولى، 2019.
4. -عبد الفتاح، محمد عبد السلام. الدبلوماسية الاقتصادية في عالم متغير. القاهرة: دار الفكر العربي، 2018.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

5. صلاح الدين حمد، اثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية، اطروحة الدكتوراه، جامعة دمشق، 2015.
6. مرابطي عنيفة مكانة البعد الاقتصادي في الدبلوماسية، رسالة ماجستير، جامعة قسطنطينية، الجزائر 2017.
7. مرابطي عنيفة، مكانة البعد الاقتصادي في الدبلوماسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي، الجزائر، 2017.

ثالثاً: المجلات والدوريات:

1. حسين خالد، التحول الصين الى سياسات أكثر واقعية على الساحة الدولية"، مجلة اتجاهات الاحداث، العدد 30، 2021.
2. شريفة كلاع، جيوسياسية الصين ومكانتها من خلال استراتيجيات عقد الؤلؤ: هل تخلق لها رهانات وتحديات؟، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 1، يناير 2021.
3. شريفة كلاع، جيوسياسية الصين ومكانتها من خلال استراتيجيات عقد الؤلؤ: هل تخلق لها رهانات وتحديات؟، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 1، يناير 2021.
4. صفاء خليفة، الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين: مبادرة الحزام والطريق أنموذجاً (2013-2021)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 13، يناير 2022.
5. عبد الصادق توفيق، مرتكزات السياسة الخارجية للصين في افريقيا، سياسة عربية، العدد 5، نوفمبر 2013.
6. علي الجرباوي، الرؤى الاستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن، مجلة سياسات عربية، العدد 31، مارس 2018.
7. علي صلاح، مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي؟، مركز المستقبل للأحداث والدراسات المتقدمة، تقرير المستقبل في دورية اتجاهات الأحداث، العدد 26، 2022.

8. فلاح حسن حمادي، اختلال التوازنات الدولية من خلال تفوق الولايات المتحدة الاميركية والصعود الصيني، مجلة دراسات دولية، العدد 94،
 9. محمد حشمي، صعود الصين من منظور مغاير: نظرية التعد وأوهام العقلانيين، مجلة العلوم الانسانية، جامعة ام البواقي، المجلد 6، العدد 2، 2020.
 10. محمد فايز فرحات، الصعود الصيني... ما وراء المؤشرات الاقتصادية والعسكرية، جريدة الشرق الاوسط، 2019/11/15.
 11. مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في صناعة السلام في الشرق الاوسط، ندوة علمية، 2023.
 12. معتز عبد القادر محمد، الدبلوماسية الوقائية/الانواع والخصائص - رؤية مستقبلية، مجلة قه لاي زانست العلمية، العدد 8، 2023.
- رابعاً: المصادر الالكترونية:

1. أسامة أبو ارشيد، جولة بايند الآسيوية: احتواء الصين بوصفه هدفاً استراتيجياً، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 5 يونيو 2022، تاريخ الاطلاع: 27 يونيو 2022، متاح عبر الرابط التالي:
<https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages>
 2. على حسين باكير، مفهوم "الصعود السلمي" في سياسة الصين الخارجية، مركز الجزيرة للدراسات، 21 أبريل 2011، تاريخ الاطلاع: 15 يونيو 2022، متاح على الرابط:
<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/201172113270156186.html>
- رابعاً: المصادر الاجنبية:

1. Bayne, Nicholas & Woolcock, Stephen. The New Economic Diplomacy: Decision-Making and Negotiation in International Economic Relations. Routledge, 2020.
2. Building the Belt and Road: Concept, practice and China's contribution, Office of the Leading Group for the Belt and Road Initiative, Foreign Languages Press, May 2017.
3. Selwyn Jury 'Heterogeneous Effects of Economic Diplomacy ' PhD thesis ' Erasmus University ' Rotterdam, France, 2017p33.